(13) S
1993 L 42 - 0001 - L

الحص باسم اللجنة المنبثقة عن المعتصمين في دار الفتوى:
نتطلع لقرار سياسي واحد بالافراج عن المخطوفين
الصليب الأحمر هو المرجع الصالح للكشف على امكنة المحتجزين

الحص متوسطا اعضاء اللجنة ، يتلو البيان الصحافي . (علي حسن)

جانب من اهالي المخطوفين في باحة الدار بعد مشاركتهم في المؤتمر .

اعلن الرئيس سليم الحص بصفته رئيسا للجنة دار الفتوى لمتابعة قضية المخطوفين ، ان اللجنة تتطلع الى قرار سياسي واحد بالافراج عن جميع المخطوفين ، وهي معنية بكل المفقودين والمحتجزين منذ العام ١٩٧٥.

جاء كلام الحص في مؤتمر صحافي عقده امس في دار الفتوى، في حضور مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو واعضاء اللجنة الوزير السابق مالك سلام ، والدكتور سامي عبد الباقي ، المحامي سنان براج ، الدكتور محمد ياسين ومنى صنديد، الى جانب حشد من اهالي المخطوفين والمفقودين.

نص البيان

وهنا نص البيان الذي تلاه الرئيس الحص :

« على اثر الاعتصام الذي نفذه اهالي المفقودين في دار الفتوى يوم ١٠ كانون الاول ١٩٨٣، وهو اليوم العالمي لذكرى اعلان شرعة حقوق الانسان ويوم المفقود في العالم ، قرر سماحة مفتي الجمهورية تشكيل لجنة للقيام بجهد جديد في ملاحقة قضية الاعداد الضخمة من المفقودين الذين اختطفتهم ايد اثيمة في مراحل مختلفة من تطور الحرب الماساوية في لبنان . واللجنة، ولو انها انبثقت من دار الفتوى، فهي معنية بقضية الانسان المفقود بصرف النظر عن انتمائه الطائفي او هويته.

« وضعت اللجنة منذ تشكيلها تصورا مبدئيا لطبيعة التحرك الذي كان عليها القيام به انطلاقا من بديهيات اهمها :

اولا :ان المخطوفين كلهم من الابرياء خصوصا ان عمليات الخطف على الهوية منذ العام ١٩٧٥ كانت في الغالب تطول جميع من كانت تقع عليهم ايدي الخاطفين من العابرين في مكان ما في لحظة مشؤومة ، هذا مع العلم ان عددا لا يستهان به منهم ، حسب المعلومات المتوافرة ، فقدوا منذ العام ١٩٨٢، وكثرة ظاهرة من هؤلاء خلال ايام معدودة على اثر اغتيال الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل. وجميع هؤلاء من غير ذوي العلاقة باعمال الحرب الماساوية.

ثانيا : لكل بريء حقه البديهي في الحرية ، فالخطف مرفوض كما الخطف المضاد سواء بسواء. واذا كنا نرفض مبدا مقابلة الخطف بالخطف فاننا نرفض مبدا مبادلة المخطوف بالمخطوف . ذلك لان هذا المنحى يتعارض بطبيعة الحال مع القول بحق كل مواطن بريء في الحرية من غير مقابل فكيف اذا كان المقابل من حرية الاخرين ؟ وهذا فضلا عن ان هذا المنحى هو الذي اوقد تفاقم المشكلة منذ بداية الاحداث في لبنان اذ شجع كل طرف على رفع ثمن المفقودين من جماعته بالامعان في اختطاف الابرياء من جماعة اخرى.

« من هنا كان تصميم اللجنة على تحاشي الوقوع في دوامة منطق المقايضة الذي تاباه وهو شراء حرية بريء بحرية بريء اخر ، ومحاذرة الدخول من ثم في متاهة مطالبات متعارضة نعلم كيف تبدا ولا نعلم كيف تنتهي.

« لذلك قررت اللجنة منذ انطلاقها ، من جهة ، ان تتعاطى مع القضية في مجملها بما هي قضية انسانية ملحة ، سعيا وراء اطلاق جميع المحتجزين لدى كل الجهات من غير تمييز بصرف النظر عن التفاوت في اعداد المفقودين من مختلف الفئات وعلى الرغم من ذلك التفاوت ومن جهة ثانية ان تتوجه اللجنة في سعيها الى تحقيق غايتها نحو السلطة الشرعية والجهات الرسمية دون سواها باعتبارها هي المسؤولة عن حرية المواطن اولا واخرا.

« وهكذا قامت اللجنة بتحرك سريع التقت خلاله مع رئيس الجمهورية ، الشيخ امين الجميل، ورئيس مجلس النواب الاستاذ كامل الاسعد، ورئيس الحكومة شفيق الوزان ووزير العدل الاستاذ روجيه شيخاني، ووزير الدفاع الوطني الاستاذ عصام خوري ورئيس الصليب الاحمر الدولي في لبنان السيد ميشال اميغيه ، ورئيسة جمعية الصليب الاحمر اللبناني السيدة الكسندره عيسى الخوري. وكنا في هذه الاثناء على اتصال مستمر مع سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

« كانت اللجنة تدرك منذ البداية ان اية مقاربة ناجعة للمشكلة تقتضي تقدم هم على هم : الهم الاول هو التحقق من وجود المحتجزين والتعرف الى اماكن وجودهم، والهم الثاني العمل على اطلاقهم.

« ونتيجة المباحثات التي اجرتها اللجنة خلال جولتها توصلت الى نوع من المنهجية المحددة لملاحقة موضوع المخطوفين ، واللجنة مقتنعة بان اعتمادها باخلاص ومثابرة كفيل بتحقيق الحسم لهذه القضية الانسانية . وهذه المنهجية تقوم على ما يلي :

١ ـ الصليب الاحمر الدولي هو المرجع الصالح الذي يمكن ان يقوم بمهمة الكشف على الامكنة التي يحتجز فيها المخطوفون من قبل مختلف الجهات الحزبية . فالصليب الاحمر الدولي يتمتع بذخر من الخبرة في هذا المضمار وبسمعة عالمية طيبة مبنية على تجربة طويلة تميزت بالتجرد والموضوعية ، مما اكسبه فيضا من الثقة والمصداقية عزز قدرته على اداء ادوار مشهودة في مختلف الميادين الانسانية على امتداد العالم ، ومنها ما يتعلق بالمفقودين في ظروف الحروب والاضطرابات الاهلية.

٢ ـ يلتزم الصليب الاحمر الدولي اصولا وقواعد محددة في العمل، منها الامتناع عن الادلاء باية معلومات تتكون لديه نتيجة تحقيقاته لغير الجهة الحزبية التي قام بالتحقيق لديها ولغير ذوي المخطوفين اذا ما روجع في شانهم فردا فردا . الا انه لا يمانع في ايداع المعلومات مرجعا رسميا اذا اذنت له الجهات الحزبية اياها بذلك صراحة.

« ان لجنتنا اعتبرت ان من الاهمية بمكان حيوي ان يودع الصليب الاحمر الدولي المعلومات التي تتجمع لديه مرجعا رسميا يسمى لهذا الغرض ، وذلك حرصا على ان تبقى الدولة ، كما يجب ان تكون ، طرفا اساسيا متحركا في هذه القضية الانسانية الوطنية، ولكي تتمكن في مرحلة ثانية من القيام بدور فاعل لا يستطيع غيرها القيام به في العمل على اطلاق المخطوفين كافة.

« لذلك الحت لجنتنا على الصليب الاحمر الدولي بان يستحصل ضمن الترتيبات التي يعقدها مع الجهات الحزبية لمباشرة مهمته على تصريح بايداع النتائج التي يحصل عليها تباعا لدى اللجنة الرسمية المختصة بقضية المخطوفين والتي كانت الحكومة قد شكلتها برئاسة الوزير السابق القاضي سامي يونس.

٣ ـ طلبت لجنتنا من المسؤولين المختصين في الدولة التنسيق مع الصليب الاحمر الدولي في هذا الشان ومساعدته في الحصول على التصريح المطلوب من الجهات الحزبية المختلفة . وقد ابدى هؤلاء استعدادا طيبا للقيام بالمطلوب، وابلغونا ما لمسوا من بوادر مشجعة من الاحزاب في هذا الصدد عندما فوتحت هذه الاحزاب بالمطلوب لاول مرة.

٤ ـ ان متابعة هذا الخط، اذا ما اقترنت بتصميم ومثابرة، لا بد ان تفضي الى حسم القضية.

فاذا اعطت الجهات الحزبية جميعا التصريح بالمعنى المطلوب والتزمت تعهدها بصدق واخلاص ، فان مبادرة الصليب الاحمر الدولي كفيلة بجلاء كل غوامض قضية المخطوفين للمسؤولين في السلطة من خلال اللجنة الرسمية التي يراسها الاستاذ يونس ويصبح الطريق من ثم مفتوحا امام مبادرة من الدولة ، بالتنسيق مع الصليب الاحمر الدولي، للافراج عن المحتجزين.

اما اذا تمنعت اية جهة من الجهات الحزبية عن اعطاء التصريح المطلوب فان الدولة ستكون مطالبة بمعالجة الموقف معها ، وفي حال تعذرت المعالجة معها فان الدولة ستكون مطالبة بكشف الحقيقة وتحميل تلك الجهة الممتنعة مسؤوليتها امام الراي العام . ولا بد للدولة ان تتوسل كل الطرق القانونية والامنية لارغام الجهة الممتنعة عن الاستجابة لما هو مطلوب.

٥ ـ تبقى ثمة احتمالات لتصعيد الملاحقة القضائية عن عمليات الخطف واحتجاز الحريات وكذلك الاستعانة بالمؤسسات الدولية على ظلم الظالمين ، ولجنتنا سوف تضع هذه الاحتمالات بين ايدي المراجع التي تستطيع استخدامها بفاعلية في حال عدم تمكين الصليب الاحمر الدولي من القيام بمهمته على وجه صحيح.

نحن في انتظار ان تقود السلطة عملية الملاحقة لهذه القضية الانسانية الوطنية على الخط الذي بيناه ، وذلك لان للدولة في هذا الشان دورا لا يحل فيه محلها احد».

الاسئلة والاجوبة

ثم رد الرئيس الحص على اسئلة الصحافيين فقال « ان الاتصالات مع جميع المسؤولين كانت ايجابية ، ولقينا تجاوبا لاسيما لناحية تكليف الصليب الاحمر الدولي القيام بمساعيه الضرورية لاطلاق سراح جميع المخطوفين والمحتجزين.

وعن عدد المخطوفين بحسب اللوائح المتوافرة قال الحص: اللوائح التي توافرت لدينا ليست نهائية، حتى الان ، وكان لنا فرصة للاطلاع على لائحتين مستقلتين الاولى اعدتها لجنة الاهالي التي كانت تعمل في دار الفتوى والتي يزيد عدد الاسماء فيها على ١٢٠٠ اسم . والثانية اللائحة التي اعدتها اللجنة الحكومية برئاسة الوزير السابق سامي يونس، والتي لم تتمكن من اكمال مهمتها. وحتى النقطة التي توقفت عندها كان لديها ما لا يقل عن سبعمائة شكوى بمفقودين من مختلف الطوائف والمناطق الا ان هذه اللائحة ليست نهائية بشكل من الاشكال، وعلى ان ابين ايضا ان اللائحة التي توافرت لدى لجنة الاهالي كانت تشمل المخطوفين او المفقودين من جميع المناطق بصرف النظر عن الهويات اي ان في اللائحة مجموعة من الفلسطينيين ومن جنسيات اخرى، فيما اللائحة الرسمية تتضمن زهاء ٧٠٠ اسم من اللبنانيين فقط.

وردا على سؤال عن قدره الصليب الاحمر على متابعة المعنيين في القضية قال : نحن نطالب بالافراج عن جميع المخطوفين من دون استثناء والصليب الاحمر الدولي عندما يتحرك سوف يكشف على جميع الامكنة التي يشتبه بوجود مخطوفين فيها.

وسئل : « الجبهة اللبنانية » تواصل تكتمها حول اسماء واعداد المخطوفين لديها ، هل تستطيع اللجنة تجاوز هذه العقبة ؟.

اجاب : من يراجع التصريحات المنشورة في صحف اليوم (امس) يتبين ان هناك اعترافا بوجود اعداد من المخطوفين انما المهم هو حصر هذه الاعداد.

وتابع الرئيس الحص ردا على سؤال : نحن نتطلع الى يوم يفرج فيه عن جميع المخطوفين بقرار سياسي واحد ، ولا نعتقد ان في المقايضة جدوى. ونحن معنيون بكل المفقودين والمحتجزين منذ العام ١٩٧٥ وعملنا لا يقتصر على المفقودين الجدد فقط.

على الصعيد ذاته نقلت وكالات الانباء امس عن رئيس حزب الكتائب بيار الجميل انه اكد استعداد حزبه لتبادل جميع المخطوفين بواسطة الصليب الاحمر او اية مؤسسة انسانية اخرى.

وجاء التاكيد في اجتماع المكتب السياسي للكتائب امس.

ووجه الرئيس رشيد الصلح والنائب البير منصور سؤالا مشتركا الى الحكومة حول القضية جاء فيه :

« منذ مدة طويلة وقبل الاجتياح الاسرائيلي واثناء هذا الاجتياح وبعد تحرير مدينة بيروت من الجيش الاسرائيلي ودخول قوات الشرعية اليها ، اختطف عدد كبير جدا من المواطنين اللبنانيين بلغ عددهم الالفين ونيف كلهم ابرياء لا ذنب لهم ولا اثم.

« ومن المؤلم ان الحكومة لم تقم باي عمل يثبت انها تعمل للافراج عن هؤلاء المخطوفين والمعتقلين واطلاق سراحهم وردهم الى ذويهم واتخاذ التدابير التي تحمي المواطن البريء المسالم وتصون حريته وكرامته وحقوقه المشروعة بالعيش والامن.

« لذلك فاننا نسال الحكومة والماساة قائمة منذ اكثر من سنة لماذا خطف هؤلاء المواطنون وحجزت حريتهم وماذا فعلت لاطلاق سراحهم ومعاقبة الفاعلين الذين يطالهم القانون باشد العقوبات.

« وعلى ضوء جواب الحكومة ضمن المهلة الدستورية نتخذ الموقف المناسب بتحويل السؤال الى استجواب»

واصدر الاتحاد النسائي الوطني في لبنان بيانا جاء فيه : ان اطفال وزوجات وامهات المخطوفين والمعتقلين ادميت ايديهم لكثرة ما دقوا ابواب المسؤولين وبحت اصواتهم من كثرة ما صرخوا واستصرخوا ضمير العالم وضمائر المسؤولين الروحيين والسياسيين في لبنان ، لايلاء هذه القضية الاهمية الكبرى.

« ان اسرائيل التي تمثل قمة العنصرية والارهاب اجبرت في ظروف معينة ومعروفة على اطلاق سراح حوالي ٥ الاف معتقل من سجن انصار، ومن جهة اخرى غادر من كانوا في دير القمر البلدة الى حيث يشاؤون ومع ذلك لم تظهر حتى الان اية بادرة ايجابية حول مصير الذين خطفوا اثناء الاجتياح الاسرائيلي لبيروت وبعده ».

وعقد في مكتب حسن عبد الساتر اجتماع ضم عدد من اعضاء اللقاء الوطني الاسلامي، بينهم الدكتور ميشال الغريب، حسن القبيسي ، الدكتور حسين نجيب اليتيم ، وحسن عبد الساتر.

وايد المجتمعون التحرك الذي يرعاه مقام دار الافتاء لاطلاق سراح المخطوفين.